



نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان

مهماً يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام به للضغط على الميليشيات الحوثية لفتح طرق تعز، وإيداع إيرادات ميناء الحديدة، والانخراط بجدية في جهود السلام؛ لينتقل اليمن إلى الأمن والاستقرار».

ومن جانبه، قال السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر: «تشرفت بمرافقة نائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان في زيارته لواشنطن، وسعدت بلقاء المبعوث الأمريكي لليمن تيم ليندركينج وناقشنا كيفية إحراز تقدم في الجانب الإنساني في اليمن وعلى رأسها فتح الحوثيين للمعايير في تعز وإيداع الإيرادات في البنك المركزي اليمني لصرف رواتب المدنيين».

العفو الدولية تطالب الحوثيين بإطلاق سراح 4 صحافيين حكموا بالإعدام



منظمة العفو الدولية

مريعة منذ البداية».

واعتبرت نائبة مدير مكتب منظمة العفو الدولية لشؤون اللاجئين لين معلوف أنه «رديماً يتم الإفراج عنهم، يجب تزويد الصحفيين بالرعاية الطبية العاجلة – الحرمان من العلاج الطبي للمصابين بأمراض خطيرة هو عمل قاس يرقى إلى مستوى التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة».

أكرم الوليدي وعبد الخالق عمران وحارث حامد وتوفيق المنصوري بالإعدام على خلفية تهمة مرتبطة بالتجسس، في محاكمة اعتبرتها المنظمة «جائرة».

وقالت المنظمة في بيان «يجب على سلطات الأمر الواقع الحوثية إلغاء أحكام الإعدام هذه والإفراج عن هؤلاء الصحافيين على الفور. لقد كانت هذه تجربة

الحكومات المتعاقبة بالفشل في إدارة الأزمات المتلاحقة بسبب الانقسامات السياسية الحادة وتغليب منطق المحاصصة والصفقات على بناء دولة مؤسسات وإجراء إصلاحات بنوية.

ويشهد لبنان منذ أكثر من عامين انهياراً اقتصادياً غير مسبوق، بات معه أكثر من ثمانين في المئة من السكان تحت خط الفقر مع تردي الأوضاع المعيشية وفقدان الليرة أكثر من تسعين في المئة من قيمتها، وتراجع قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية من كهرباء وطبابة وسواها.

وقال جعجع الذي تربط حزبه صلات وثيقة بالسياس، «إذا تشكلت حكومة توحى بالهفة والمداقبة ولديها توجهات واضحة ومشروع سياسي واضح وأظهرت من الشهر الأول أو الثاني جدية في التعاطي، فمن شبه المؤكد ستعود العلاقات العربية إلى ما كانت عليه في السابق، وستتدفق المساعدات العربية تدريجياً إلى لبنان».

وشدد على أن تشكيل حكومة مائلة «بسرعة» المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، الذي يعد الاتفاق معه «المدخل الأساسي» لوقف الانهيار.

ويحاول لبنان الذي توصل إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد على خطة مساعدة بقيمة ثلاثة مليارات دولار على أربع سنوات، لم تصدق بعد، على دول الخليج من أجل تقديم مساعدات مالية تساهم في انتشال لبنان من أزمته.

ويشترط صندوق النقد على لبنان تنفيذ إصلاحات مسبقة تتعلق بالميزانية العامة وهيكل القطاع المصرفي والمالي.

وأقرت الحكومة اللبنانية في جلستها الأخيرة الجمعية خطة التعالي المالي التي يتعين على البرلمان الجديد إقرارها، تمهيداً للتوصل إلى اتفاق نهائي مع صندوق النقد.

الاهلية، كتلة وازنة من 19 نائباً، بينهم نائب حليف. ويعول حزب القوات على تحالف عريض مع قوى أخرى تقليدية معارضة بشدة لسلاح حزب الله على غرار حزب الكتائب (أربعة نواب) والحزب التقدمي الاشتراكي (تسعة نواب) وكتلة النائب أشرف ريفي (نائبان) ونواب آخرون. كذلك يجري الحزب، وفق جعجع، «اتصالات مكثفة» مع كافة النواب الذين انبثقوا عن «ثورة 17 تشرين»، «لمعرفة الأطر الأفضل لتنسيق المواقف».

وقال «نحن متفوقون على الأقل على قيام دولة لبنانية فعلية.. بعيداً عن كل فساد وعن كل زبائنية ومحاصصة ومصلة خاصة».

وفي ما يتعلق بصيغة الحكومة المقبلة، رفض جعجع تشكيل حكومة «وحدة وطنية»، وهي تسمية تطلق على الحكومات التي تتمثل فيها كافة القوى السياسية الرئيسية وغالباً ما يتسم عملها بالشلل جراء تباين الآراء وتعطيل اتخاذ القرارات.

وقال «ما يسمونه بحكومات الوحدة الوطنية وهم نحن مع حكومة أكثرية فاعلة»، تضم «فريق عمل متراضاً ومتفقاً على مشروع واحد».

ويتهم اللبنانيون



زعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع

سلاح في الداخل، بل هناك عملية سياسية، تجلب عبر الانتخابات، مشدداً على أنه «ليس مسموحاً لأحد أن يستخدم سلاحه في الداخل».

وقال جعجع إن ترجمة المسار الجديد تبدأ بانتخاب رئيس للبرلمان يساعد على اتمام المهمة و«يحافظ على الكيان وعلى الدولة اللبنانية».

وأضاف «لا يمكننا انتخاب الرئيس (نبية) بري على الإطلاق لأنه (جزء) من الفريق الآخر».

وبري الذي يشغل منصبه منذ العام 1992 هو الحليف الوثيق لحزب الله. ورغم توليهم كتلة عدة بعدم تأييد ترشيحه، إلا أن محلين يرجحون إعادة انتخابه كونه المرشح الوحيد مع احتفاظ حزب الله وحركة أمل بكافة القاعد المخصصة للطائفة الشيعية في بلد تعود فيه رئاسة البرلمان لشيعي.

يضم البرلمان الجديد عملياً كتلاً غير متجانسة لا يحظى أي منها بأكثرية مطلقة، بعد فوز 13 نائباً من الوجوه التي أفرزتها التحركات الاحتجاجية التي شهدها لبنان لأشهر بدءاً من 17 أكتوبر 2019. وتقود القوات اللبنانية، وهي من الأحزاب المسيحية التي شاركت في الحرب

«وكالات»: كثر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الجمعة دعوتهم إلى «إصلاحات هيكلية» في لبنان، في ختام الانتخابات البرلمانية التي نظمت الأحد في لبنان.

وقالت الرئاسة الفرنسية في ختام اتصال هاتفي بين ماكرون وولي العهد السعودي، إنهما «أكدا مجدداً ضرورة تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة لإنهاض البلاد والتي ينتظرها الشعب اللبناني والمجموعة الدولية».

وخسر حزب الله وحلفاؤه الأكرية في البرلمان اللبناني الجديد بعد الانتخابات النيابية يوم الأحد التي سجلت دخول مرشحين مستقلين معارضين منتقن من الانتفاضة الشعبية في 2019، إلى البرلمان للمرة الأولى.

واكد ماكرون وولي العهد السعودي الذي هذا الرئيس الفرنسي على إعادة انتخابه، أيضاً «رغبتهم في مواصلة التنسيق بينهما لدعم الشعب اللبناني».

وتطرق الرئيس الفرنسي وولي العهد السعودي أيضاً إلى «خلل التوازن» الناجم عن النزاع في أوكرانيا في أسواق الطاقة، و«التحركات الممكنة لضمان الإمدادات للجمع واحتواء ارتفاع الأسعار العالمية».

من ناحية أخرى أكد رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع أن التغيير الذي أفرزته الانتخابات البرلمانية الأخيرة مع فقدان حزب الله الأكرية يحتم تغييراً في الأداء السياسي، تصبح بموجب الدولة اللبنانية صاحبة القرار الاستراتيجي في السلم والحرب وفي السياسة الخارجية.

وقال جعجع في مقابلة من مقره في مرعاب، شمال شرق بيروت، إن حزبه يعتزم العمل على أن «نعيد

أمريكا تجدد المطالبة بالتحقيق في مقتل شيرين أبو عاقلة الجيش الإسرائيلي يقتل فلسطينياً في جنين

عنفية في الساحل السوري ومنطقة مصياف بريف حماة والمنطقة الوسطى من سوريا، ناجمة عن تصدي دفاعات النظام الجوية للصواريخ الإسرائيلية التي انطلقت من فوق البحر المتوسط، بالتزامن مع استهداف مواقع عسكرية لمليشيات إيران بحيط جبل المانع قرب مدينة الكسوة بريف دمشق الجنوبي الغربي وفي منطقة جمرانيا شمال العاصمة دمشق ومحيط مطار دمشق الدولي، بالإضافة إلى سقوط بقايا صاروخ إسرائيلي على مزرعة في منطقة السيدة زينب جنوب العاصمة والمخاضعة لسيطرة الميليشيات الإيرانية.

ووفق مصادر الرصد الإسرائيلي، فإن النيران اشتعلت ضمن المواقع التابعة لمليشيات بحيط مطار دمشق الدولي، حيث شوهدت سيارات الإسعاف وهي تهرع إلى الأمانك المستهدفة.



القبض على فلسطيني في واقعة سابقة

من جهة أخرى وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان، مقتل 3 ضباط وإصابة 4 آخرين من طواقم «الدفاعات الجوية» التابعة للنظام، جراء قصف القصف الإسرائيلي الذي استهدف مواقع عسكرية ومستودعات لمليشيات إيران بحيط العاصمة دمشق.

وسمع دوي انفجارات

منذ العام 1967 عملياتها في جنين، لا سيما في الخيم حيث تنشط فصائل فلسطينية مسلحة. وتعرضت إسرائيل منذ 22 مارس لسلسلة هجمات أوقعت 19 قتيلاً وأتت معظم منفذها من جنين. ويقول الجيش الإسرائيلي إنه ينفذ عمليات «لمكافحة الإرهاب» ويطارد «مشتبها بهم».

«وكالات»: قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس الجمعة، إن الولايات المتحدة كررت الدعوة لتحقيق «شامل وشفاف» في قتل الصحفية الفلسطينية الأميريكية شيرين أبو عاقلة، على يد القوات الإسرائيلية، مشدداً على أن مثل هذا التحقيق يجب أن يتضمن تحديد المسؤول عن القتل.

من ناحية أخرى قتل فتى فلسطيني فجر أمس السبت، برصاص القوات الإسرائيلية خلال عملية اقتحام في جنين بالضفة الغربية المحتلة، وفق ما أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية.

وأشارت الوزارة في بيان إلى «استشهاد فتى (17 عاماً) وإصابة شاب (18 عاماً) بجرّاح حرجة برصاص الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانه على جنين».

وفي الأسابيع الأخيرة، كثفت القوات الإسرائيلية التي تحتل الضفة الغربية

موريتانيا تحاول إقناع مالي بالعدول عن الانسحاب من مجموعة دول الساحل



وزير الخارجية الموريتاني محمد سالم ولد مرزوق

أعلنت مالي مساء الأحد، في بيان انسحابها من مجموعة دول الساحل الخمس ومن قوتها العسكرية لمكافحة المسلحين، احتجاجاً على رفض توليها رئاسة هذه المنظمة الإقليمية التي تضم موريتانيا وتشاد وبوركينا فاسو والنيجر.

وأشار البيان إلى أن «حكومة مالي قررت الانسحاب من كل أجهزة مجموعة دول الساحل الخمس وهيئاتها بما فيها القوة المشتركة» لمكافحة المسلحين.

وتشكلت مجموعة دول الساحل الخمس في العام 2014، فيما أطلقت قوتها لمكافحة المسلحين في العام 2017.

«وكالات»: أجرى وزير الخارجية الموريتاني محمد سالم ولد مرزوق، الجمعة، في مالي مباحثات مع الرئيس الانتقالي بالبلاد العقيد عاصمي كويتا لإقناع مالي بالتراجع عن قرار الانسحاب من مجموعة دول الساحل الخمس.

ونقل الوزير الموريتاني رسالة من الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني للرئيس الانتقالي مالي إدعاه إلى التراجع عن قرار الانسحاب من المجموعة والعودة إليها، والتأكيد على أهمية بقاء مالي عضواً مؤسساً ونشطاً ومحمورياً في المجموعة.

وتضم مجموعة دول الساحل مالي وموريتانيا والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو.